

السودان على طريق السلام



* د. أميرة محمد عبدالحليم

في خطوة على طريق توقيع الاتفاق السياسي الذي يمثل طوق النجاة وأساساً للعملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية في السودان وصولاً إلى الانتخابات، أعلن تحالف قوى الحرية والتغيير في الخامس والعشرين من شهر مارس (آذار) الحالي، اكتمال المسودة النهائية للاتفاق السياسي وتسليمها إلى الأطراف المعنية، ما يمهد لتشكيل حكومة مدنية في (مطلع الشهر الحالي (إبريل

منذ توقيع الاتفاق الإطاري بين المكوّن العسكري ممثلاً في مجلس السيادة الانتقالي الحاكم، مع تحالف قوى الحرية والتغيير(المجلس المركزي)، وقوى سياسية ومهنية سودانية أخرى، منها الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل والمؤتمر الشعبي وجماعة أنصار السنة المحمدية، ومنظمات مجتمع مدني في الخامس من شهر ديسمبر2022، هناك جهود يبذلها مجلس السيادة الانتقالي برئاسة الفريق عبدالفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو وكذلك تحالف قوى الحرية والتغيير على نحو متسارع لاستقطاب وجذب عدد كبير من الأطراف والقوى السياسية للتوقيع على الاتفاق الإطاري،

حيث لم تشارك في الاتفاق العديد من القوى السياسية ما حمل تهديدات واسعة للعملية السياسية التي جددت الآمال عند الشعب السوداني بالعودة إلى المسار الذي بعثته ثورته في ديسمبر 2018، وأدت الإجراءات الاستثنائية التي تبناها مجلس السيادة الانتقالي 25 أكتوبر 2021 إلى تجميدها

مرحلة انتقالية واعتراضات

ويهدف الاتفاق الإطارى الجديد لإطلاق مرحلة انتقالية مدتها عامان ويقودها المدنيون. وتختتم هذه المرحلة بإجراء انتخابات من أجل إنهاء الأزمة السياسية المستمرة في البلاد، والعودة إلى الحكم المدني، برعاية أممية وإقليمية، واعتمد موقعو الاتفاق الإطارى على آلية ورش العمل والمؤتمرات لفتح النقاش أمام جميع مكونات الشعب السودانى والقوى السياسية والمجتمع المدني والتكوينات المجتمعية المختلفة للمشاركة في النقاش وطرح تساؤلاتها حول القضايا التي يشملها الاتفاق (اتفاق السلام والعدالة الانتقالية وتفكيك النظام السابق وإصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية وقضية شرق السودان)، وفي الثامن من يناير 2023، انطلقت المرحلة النهائية للعملية السياسية بين الموقعين على الاتفاق الإطارى

إلا أن رفض عدد من القوى السياسية المشاركة في توقيع الاتفاق الإطارى يعيق الوصول إلى التوافق الوطنى المنشود، ويعرقل تنفيذ بنوده ومناقشة القضايا الخمس التي يسعى الاتفاق إلى تسويتها وفي مقدمتها اتفاق السلام الذي وقَّعه مجلس السيادة الانتقالي مع عدد من الحركات المسلحة في أكتوبر 2020 والذي يشوبه الكثير من المشكلات خاصة في ظل استمرار الصراع وقتل الكثير من الأبرياء في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، هذا فضلاً عن تزايد أعداد النازحين وتشكيل حركات مسلحة جديدة، وكذلك مسار شرق السودان لما له من أهمية بالغة، سواء فيما يتعلق بالاستقرار الأمنى أو تأمين ميناء بورسودان، هذا فضلاً عن الترتيبات الأمنية والعسكرية في ظل إعلان مجلس السيادة الانتقالي عن عودة القوات المسلحة إلى ثكناتها وعزوفها عن العمل السياسى، فقد عارضت بعض الأحزاب والقوى السياسية توقيع الاتفاق الإطارى، بدعوى أن تحالف الحرية والتغيير (المجلس المركزى) أصبح أذرعاً سياسية للجيش وأنها ترفض هيمنة التحالف على العملية السياسية وتحديد المشاركين فيها، فيما تمنع قوى داعمة للانتقال المدني الديمقراطى، من بينها الحزب الشيوعى والبعث ولجان المقاومة، الاتفاق الإطارى لعدم تيقنهما من قدرته على تحقيق «مدنية الدولة» وأن الاتفاق لم يشمل جميع الأطراف السياسية وأن تحالف الحرية والتغيير عمل على إقصاء عدد من القوى السياسية ورفض مشاركتها في الاتفاق

ضغوط إقليمية ودولية

وعلى الرغم مما تطرحه الجهود المبذولة من القوى المدنية والعسكرية، للوصول إلى توافق حول العملية السياسية في البلاد خلال العامين القادمين، وصولاً للانتخابات ومحاولة توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية عبر اجتذاب القوى المعارضة للاتفاق الإطارى، إلا أن استمرار رفض وتردد عدد من القوى السياسية والحركات المسلحة ينذر بمزيد من التهديدات للعملية السياسية، وخاصة الحركات المسلحة وفي مقدمتها رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم ورئيس حركة تحرير السودان، منى أراكو مناوى، التي تركز في مشاركتها على نصيبها من السلطة وفقاً لاتفاق سلام جوبا الموقع في أكتوبر 2020، إلا أن الكثيرين يراهنون على مجموعة من المتغيرات التي قد تساهم في دعم المسار السياسى في السودان وخفض التصعيد من قبل الأطراف المناوئة، وأهمها الضغوط الإقليمية والدولية التي دفعت الفرقاء في السودان للوصول إلى الاتفاق الإطارى وقامت برعايتها، حيث جاء الاتفاق برعاية الآلية الثلاثية (الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي و«إيجاد») ورحبت به كافة الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى ومنها الترويك (النرويج والولايات المتحدة والمملكة المتحدة) التي حذرت في فبراير 2023 من خطورة عدم التنفيذ الفاعل والسريع لاتفاق

السلام الموقع مع الحركات المسلحة، حيث تتزايد أهمية تحقيق الاستقرار في السودان لدى الكثير من الدول في ظل الموارد الضخمة التي يمتلكها السودان، هذا فضلاً عن موقعه الجغرافي المتميز، ويتضاعف هذا الاهتمام في ظل الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت لمراجعة القوى الدولية المختلفة لسياستها في القارة الإفريقية

ومن ناحية أخرى فإن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الشعب السوداني حيث ترتفع أسعار السلع لأكثر من 500% وكذلك يتزايد التضخم والبطالة وتأتي التغيرات المناخية لتضيف أبعاداً جديدة للأزمة الحالية التي يعيشها هذا الشعب، ما يؤكد ضرورة استعادة الاستقرار في هذه الدولة لجذب الاستثمارات والمساعدات الإقليمية والدولية، وكذلك أهمية تشكيل حكومة انتقالية تدير شؤون المواطنين في ظل المعوقات التي تتزايد مع استمرار الانقسامات والفوضى في البلاد وما يصاحبه من افتقاد الأمن المجتمعي مع انتشار جرائم السرقة والقتل، ومن ناحية ثالثة، قد تسعى بعض القوى السياسية والحركات المسلحة الرافضة أو المترددة في الانضمام للاتفاق الإطاري في إعادة النظر في موقفها حتى لا تحرم من المشاركة في المسار السياسي المقبل، أو تفتقد الدعم الذي تحصل عليه من عدد من القوى الإقليمية والدولية، حيث يشير البعض إلى أن هذه القوى والحركات تسعى للاحتفاظ بنصيبها في السلطة خلال المرحلة المقبلة

باحثة في الشؤون الإفريقية بمركز الأهرام للدراسات السياسية *